تأثير تغير سعر النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصير والطويل- دراسة قياسية باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية –

The effect of oil price change on government spending in Algeria in the short and long term

- a standard study using the time-series analysis approach -

حفصي بونبعو ياسين[1]، هلال عبد السلام [2]

HAFSI BOUENBAOU yacine [1], HELLAL abdessalem [2]

[1]المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، hafsibouenbaou.yacine@cu-tipaza.dz

[2]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، abdesselam.hellal@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/06. تاريخ القبول: 2021/12/12.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل التذبذبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق العالمية، بفضل معرفة التطور الزمني لها من بداية ظهور النفط وإلى غاية السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى استعراض حالة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري من الاستقلال حتى سنة 2018، بما أن الجزائر تعتمد في اقتصادها بشكل شبه كلي على تصدير النفط.

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الإنفاق الحكومي في الجزائر وأسعار النفط على المدى القصير، في حين تنعدم هذه العلاقة على المدى الطويل، كما أن هذه الدراسة قد خلصت إلى نموذج قياسي يبين العلاقة بين هذين المتغيرين، يسمح بالتنبؤ لمستويات الإنفاق الحكومي مستقبلا بدلالة مستوى أسعار النفط المستجدة.

كلمات مفتاحية: *سوق النفط، سعر النفط، الإنفاق الحكومي، المدى القصير والطويل، السلاسل الزمنية.*

تصنيف JEL: *C52، H3, E6.*

Abstract:

The purpose of this study is to present and analyses the volatility of oil prices in the world market, as a result of the time-frame that has evolved from the beginning of the emergence of oil to the last few years, as well as to review the state of government spending in the Algerian economy from independence to 2018, since Algeria relies almost entirely on the export of oil in its economy.

In this study, we found that there is a positive correlation between government spending in Algeria and oil prices in the short term, while in the long term this relationship is non-existent. This study also found a standard model showing the relationship between these two variables, which allows for predictions of future levels of government spending in the light of the level of emerging oil prices.

Keywords: *Oil market, oil price, government spending, short and long term, time series.*

Jel Classification Codes: *C52, E6, H3.*

1-المؤلف المرسل: حفصي بونبعو ياسين، hafsiyacine3879@yahoo.fr

مقدمة:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى زادت حاجة دول العالم إلى تأمين مصادر الإنتاج الصناعي ومصادر الطاقة للعمليات العسكرية، لذا فقد أصبح النفط أحد أهم المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، بحيث سجلت أسعار النفط أرقام قياسية، وقد شهد القرن الماضي تذبذب في أسعار النفط، وهذا ما أثر سلبا على الدول المصدرة للنفط كلما انخفضت أسعاره.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المرتبطة وبشكل كبير بقطاع النفط، نظرا لأن أغلب مداخيله تتمثل في عوائدها من صادرات النفط، والتي تصل إلى ما نسبته 97% من الصادرات، هذا الارتباط الوثيق بعائدات النفط جعل الاقتصاد الجزائري هشا، لا يعرف استقرارا لما تعرفه أسعار النفط في العالم من تغيرات وتذبذبات، إذ أنه كلما تغير سعر النفط سواء أكان ذلك بالارتفاع أو الهبوط، فإن ذلك يكون له تأثير مباشر على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلاد بما فيها سياسة الإنفاق العام.

إشكالية الدراسة: *لمعرفة مدى ارتباط مستوى الإنفاق في الجزائر بأسعار النفط فانه يتطلب الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:* ***إلى أي مدى يرتبط الإنفاق الحكومي في الجزائر بتغير سعر النفط؟***

وللإجابة على هذا التساؤل فانه يندرج تحته أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- *كيف تتغير أسعار النفط في السوق العالمية وما هي العوامل المؤثرة فيها؟*
- *كيف تطورت النفقات العمومية في الجزار؟*
- *هل يمكن قياس العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر؟*

فرضيات الدراسة: *تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:*

- *تغيرات أسعار النفط تحدث بأسباب اقتصادية وأخرى جيوسياسية؛*
- *إن كل تغير يحدث في مستوى أسعار النفط له تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي؛*
- *توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط في الجزائر.*

أهداف الدراسة: *تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:*

- *استعراض تطور أسعار النفط في السوق العالمية؛*
- *معرفة طبيعة العلاقة السببية التي تربط الإنفاق الحكومي في الجزائر وأسعار النفط؛*
- *فهم وتوضيح خصائص السياسة المالية في الجزائر.*

منهج الدراسة:*تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لوصف كرونولوجيا تغير أسعار النفط في السوق العالمية، وعرض حالة الإنفاق الحكومي في الجزائر، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحيل طبيعة العلاقة السببية التي تربط الإنفاق*

الحكومي في الجزائر بأسعار النفط، وأخيرا المنهج القياسي وذلك لقياس درجة العلاقة التي تربط أسعار النفط والإنفاق الحكومي.

الدراسات السابقة:

*- **دراسة دريش زهرة وآخرون**، أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2016)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR) المجلد رقم 09 العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، هدفت الدراسة إلى معرفة أثار تقلبات أسعار النفط على لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي،الموازنة العامة،الميزان التجاري والبطالة خلال الفترة من 2000 إلى 2016 ،وذلك باستخدام المنهج ا لتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتميز بالتبعية للقطاع النفطي استنادا إلى النسب المتوصل إليها، بحيث أن تقلبات أسعار النفط تؤثر مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ومستوى رصيد الميزان التجاري وبالتالي فهي تؤثر على نسبة الإيرادات ومنه على الميزانية العامة.*

*- **دراسة قادري عبد القادر**، مدى فعالية سعر برميل النفط المرجعي في إعداد الميزانية العامة في الجزائر فيظل تقلبات أسعار النفط الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية –مخبر التنمية المحلية المستدامة –جامعة يحي فارس– المدية، العدد 08 ، جوان2017، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط في إعداد الميزانية العامة في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر برميل النفط المرجعي غير فعال يسبب عجز في الميزانية العامة والذي قد يكون له عواقب وخيمة على استقرار الاقتصاد الجزائري.*

*- **دراسة زهير عماري**،توقعات أسعار النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ،المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر ، 2015، بحيث تم اختبار أثر سعر النفط على الواردات في المدى القصير والطويل خلال الفترة (1983-2014) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سعر النفط محرك أساسي للواردات الجزائرية، بحيث إذا حدثت صدمة في أسعار النفط بوحدة واحدة سيدوم هذا التأثير على الواردات لمدة سنة وسبعة أشهر حتى يرجع إلى وضعه التوازني والطبيعي.*

*- **دراسة تمريزينة**، تقدير الأثر القصير و الطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)،المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، سطيف، الجزائر، 2015، هدفت الدراسة إلى إظهار الأثر*

القصير والطويل المدى لتقلبات أسعارا لنفط على الاقتصاد الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن سعر النفط له أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، والذي يعتبر عرضة للانهيار مع أبسط صدمة لأسعار النفط.

1. المفاهيم الأساسية لسعر النفط والإنفاق الحكومي:

سيتم التطرق إلى كل من المفاهيم الأساسية لسعر النفط والإنفاق الحكومي:

1.1المفاهيم الأساسية لسعر النفط وتغيراته: يتضمن الاقتصاد النفطي مجموعة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية ،سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو متنوعة ومتعددة، تمر بمراحل مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض لتكون مجموع الاقتصاد النفطي[1].

1.1.1 مفهوم سعر النفط: السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة، وفي زمان و مكان معلومين و بذلك فإن سعر النفط يعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنه بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين[2]، أو هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي (42غالون) (الغاليون عبارة عن وحدة لقياس السوائل وتساوي 4.5 لتر) على سبيل المثال (100 دولار للبرميل) وإن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة نتيجة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار[3]، مما انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، بحيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن، خاصة بعد الارتفاع الكبير خلال سنتي – 2007 2006والتي بلغت ذروتها بأكثر من 147 دولار للبرميل،لكن سرعان ما بدأت تتهاوى حيث تدحرجت إلى مادون الـ 40دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه فاقدة بذلك نحو 110 دولار للبرميل[4].

2.1.1 مفهوم تغير أسعار النفط: كأي سلعة فإن لقوى العرض والطلب دخل في تحديد سعر النفط،إلا أن للنفط خاصيته في ذلك فالمعروض منه والمطلوب عليه تحددهما قوى السوق، وأحوال خارج نطاق السوق لا يمكن تحديدها سلفا، وهو ما يجعل أسعار النفط شديدة التقلب إذا ما قورنت بكل السلع الأولية الأخرى، فالنفط كثيرا ما يستخدم كأداة للاستثمار المالي و التحوّط والمضاربة، بالإضافة إلى ما سبق فإن للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الأخرى أثرها على تقلبات أسعار النفط[5].

3.1.1 مفهوم مؤشر تغير أسعار النفط: يستخدم مؤشر التغير لتفسير حجم التغير في سوق النفط، والمؤشر المحسوب هـ والانحراف المعياري لأسعار النفط، وتستخدم في الغالب أسعار النفط الشهرية، ويأخذ اتجاه مؤشر تغير أسعار النفط في العادة شكل معادلة متسلسلة متعددة الحدود من الدرجة الثالثة يناسب شكلا لانتشار[6].

4.1.1 العوامل المؤثرة في تغير أسعار النفط: تعرف التغيرات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلالا مفاجأ في توازن السوق، والذي يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية، كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة، مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية[7]. من ناحية أخرى، تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط من خلال جملة من الإجراءات والسياسات قد تكون ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو تشريعية، التي من خلالها قد تساهم في تعميق الأزمة و من ثم الزيادة من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد أو قد تساهم هذه السياسات في معالجة للأزمة وحصر آثارها في مجال ضيق يمكن التحكم فيه.

بالإضافة إلى ما تم ذكره هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط منها ما يلي:

1.4.1.1 العوامل الاقتصادية:تتمثل فيما يلي:[8]

- كلما زاد النمو الاقتصادي العالمي، زاد الطلب العالمي على النفط؛
- تكلفة الاستخراج: تعد تكلفة استخراج النفط قيداً صارماً يدخل في تحديد عائد الاستثمار الذي يفرضه المساهمون الكبار على الشركات النفطية؛
- مستوى الطاقة التكريرية في العالم: فيظل عدم كفاية الطاقات التكريرية في العالم، وعدم استجابتها بالقدر الكافي للطلب العالمي على المشققات لذا تعمل على دفع مستوى الأسعار نحو الارتفاع؛
- الرسوم والضرائب النفطية: تشكل الرسوم أحد المحددات الرئيسية لأسعار المشتقات، وذلك بسبب تبعية ميزانيات البلدان الرأسمالية لها؛
- المخزون النفطي: تأثير التغير في المخزون النفطي التجاري أو مؤشراته واضحا على السوق النفطية في الدول الأعضاء وأسعار نفطها بشكل خاص،خصوصا خلال أزمات الفائض أو الشح في المعروض النفطي.

2.4.1.1 المنظمات الدولية:من أهم المنظمات الدولية والإقليمية التي لها أثر في أسعار النفط:

- منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC؛
- الوكالة الدولية للطاقة IEA.

3.4.1.1 العوامل الجيوسياسية: للعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي للتأثير على أسعار النفط[9].

2.1 المفاهيم الأساسية للإنفاق الحكومي:سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الإنفاق الحكومي وعناصره.

1.2.1 مفهوم الإنفاق الحكومي:يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات إلى المواطنين، أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها، أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع، أو لإقامة المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة"،ويمكن تعريفه كذلك على أنه" ما يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق النفع العام"[10] .كما تم تعريفه على أنه "مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة لتسديد الحاجات العامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، الغرض منها حماية المواطن وزيادة رفاهيته، ويستلزم أداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"[11]. وكذلك تعرف على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[12]

2.2.1 عناصر الإنفاق الحكومي: تتمثل عناصر الإنفاق الحكومي فيما يلي:[13]

1.2.2.1 الصفة النقدية:النفقة العامة مبلغ نقدي وليس عيني رغم أن هذا الأخير كان موجودا في القدم.

2.2.2.1صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام:بمعنى أن يكون القائم بالنفقة هو الدولة أو أحد المؤسسات المنبثقة عنها.

3.2.2.1تحقيق النفع العام من خلال إشباع حاجة عامة:هدف النفقة العامة هو تلبية وإشباع حاجة عامة كالأمن،التعليم والصحة.

2.التطور التاريخي لأسعار النفط في السوق العالمية:

شهدت أسعار النفط عدة تطورات، بداية من تاريخ اكتشاف النفط وسيطرة الشركات الاحتكارية، ثم تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، انتقالا إلى دخول الدول المنتجة للنفط في تسعيره.

1.2 أسعار النفط ما قبل سنة 1970:منذ اكتشاف النفط والى غاية الثلاثينيات من القرن الماضي لم تعرف أسعار النفط استقرارا ملحوظا بسبب التحكم المطلق للشركات الاحتكارية فيه.[14]

أسعار النفط للفترة الممتدة من 1900 إلى 1939 موضحة في المنحنى التالي:

الشكل 1:تطور أسعار النفط في الفترة 1900–1939. (بالدولار الأمريكي)

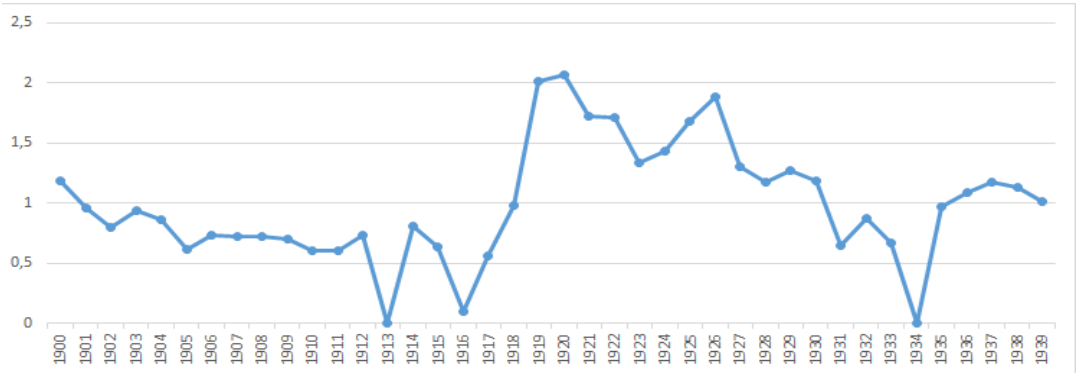

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد: بغداد، العراق،1981، ص49.

مع بداية سنوات الخمسينيات قامت الشركات الاحتكارية بإتباع سياسة سعرية مخفضة للأسعار، بغية التأثير على الدول النامية المنتجة للنفط التي تم حصولها على حق مناصفة العوائد النفطية، وبالتالي تقليص عائداتها الشيء الذي يجعلها دائمة التبعية لها[15]، إضافة إلى ذلك فان تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مصدر للنفط إلى دولة مستوردة للنفط، كان له الأثر الكبير لأجل تخفيض الأسعار وأصبح ذلك ضرورة ملحة لحفظ مصالحها.[16] إن فترة الستينيات من القرن الماضي اتسمت بالاستقرار في أسعار النفط وذلك نتيجة لتأسيس منظمة أوبك، والتي مكنت من تزايد التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء المنتجة للنفط، كما صاحبها تزايد الطلب العالمي على النفط نظرا لتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مستوردة للنفط وظهور الاختلاف بين مصالح الشركات الاحتكارية وسياسات الدول الغربية.[17]

2.2 أسعار النفط خلال الفترة (1970–1979):مع بداية السبعينيات من القرن الماضي عرف سوق النفط تحولا كبيرا، وكان ذلك لأسباب كثيرة منها تحول سوق النفط العالمية من سوق للمشترين إلى سوق للبائعين، وذلك لزيادة سيطرة الدول المنتجة للنفط على مستويات الإنتاج، مما أدى إلى تحديد دور الشركات الاحتكارية النفطية في تسعير النفط. إضافة إلى ذلك الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية سنة 1973 من حرب بين مصر وإسرائيل الشيء الذي دفع الدول العربية من تخفيض العرض النفطي، كل هذا جعلت من سعر النفط يشهد ارتفاعا تدريجيا ليستقر في حدود 11.65 دولار في سنة 1974.[18]

تميزت هذه الفترة بالارتفاع التدريجي لأسعار النفط حتى وصلت إلى حدود 14.5 دولار في بداية سنة 1979، مع ظهور ثورة إيران التي انجر عنها انخفاضا في إمداداتها من النفط بداية من النصف الثاني من سنة 1979، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار سوق النفط، ولهذا أطلق على هذه المرحلة بالصدمة النفطية الثانية والتي بقيت مستمرة حتى بعد سنة 1979.[19]

سعر النفط للفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 موضحة بشكل أدق في المنحنى التالي:

الشكل 2: تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1970–1979.

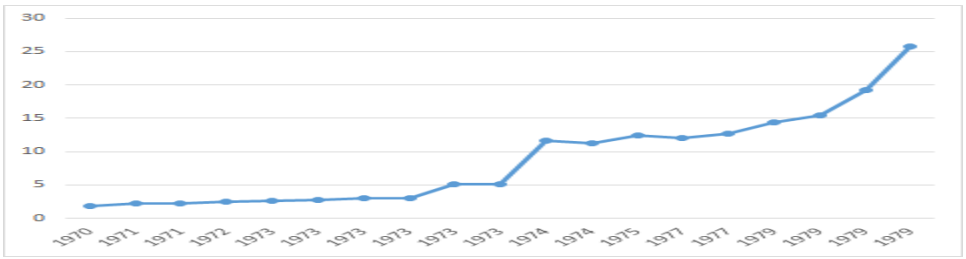

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال..**Opec Annual Bulletin 1988,P,127.**

3.2 أسعار النفط خلال الفترة (1980–1989):تميزت هذه الفترة بالتناقضات، بداية من ارتفاع حاد لأسعار النفط سنة 1981 حيث وصلت فيها الأسعار إلى حدود 34 دولار للبرميل، وكان سببها الرئيسي الاضطرابات والثورة

التي حدثت في إيران سنة 1979 التي توقفت على إثرها صادراتها من النفط، بالإضافة إلى ما صاحبها من انخفاض في إنتاج النفط العراقي نتيجة لاندلا ع الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، هذه الأسعار المرتفعة كانت جد مهمة بالنسبة للدول النامية المنتجة للنفط، لهذا سعت للمحافظة عليها وعدم اضطرارها لخفض أسعارها مرة أخرى، فقد قامت دول الأوبك في اجتماعها شهر مارس 1982 بتحديد سقف إنتاجها بـ 18 مليون برميل يوميا مع تحديد حصة كل دولة من دول الأعضاء في هذه المنظمة.[20]

في نفس الوقت قامت الدول الأخرى والمنتجة للنفط من خارج منظمة الأوبك ومنها المكسيك وبريطانيا والنرويج على زيادة إنتاجها، مما أدى إلى انخفاض نسبة إنتاج الأوبك من الإنتاج العالمي، فبعد أن كان يمثل حوالي 47% من مجمل الإنتاج العالمي عام 1979 انخفض إلى 43.8% عام 1980 ثم إلى 39.4% عام 1981، لذا بدأت بوادر حدوث أزمة حقيقية من خلال بداية الانخفاض والتراجع التدريجي لأسعار النفط الخام، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي فرضتها الدول المنتجة خارج الأوبك من خلال رفعها لإنتاجها من النفط إلى أقصى قدر ممكن، وبذلك حدث التحول الكبير مجددا من خلال تحول سوق النفط من سوق للبائعين إلى سوق المشتريين، فأصبح المشترون هم الفاعلون الرئيسيون في سوق النفط العالمية.[21] بداية من سنة 1983 ونظرا لارتفاع العرض في النفط أصبحت الأسعار تتهاوى تدريجيا، وما ساعد على ذلك انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة للكساد الاقتصادي الذي شهده العالم في هذه الفترة، نتيجة للتباطؤ في النمو في الناتج الإجمالي للدول المصنعة إضافة إلى العجز في ميزانيات العديد منها وفي مقدمتها الولايات لمتحدة الأمريكية. ومع تراجع حصة منظمة الأوبك زاد من الضغوطات على هذه المنظمة، الشيء الذي أدى بها إلى التخلي عن هيكل الأسعار الرسمي وإتباع منهج الدفاع عن حصتها من الإنتاج في السوق العالمية للنفط بداية من سنة 1986، معلنة بذلك حرب الأسعار ضد الدول المنتجة من خارج المنظمة، هذه المنافسة مبنية بوجهة نظر الأوبك على تخفيض الأسعار في فترة قياسية ليقتل بذلك الإمدادات النفطية من خارج دول المنظمة صاحبة التكاليف المرتفعة في استخراج النفط، الشيء الذي من شأنه أن يدفع بهذه الدول إلى التفاوض لزيادة حصة منظمة الأوبك في السوق العالمية، إلا أن هذا لم يحدث بل استمرت هذه الدول الغربية في زيادة إنتاجها بأقصى قدر ممكن، كل هذا التنافس في رفع الإنتاج دفع بالأسعار إلى الهبوط أكثر فأكثر حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها لتبلغ بذلك أقل من 10 دولارات للبرميل في وقت وجيز جدا، وكانت بمثابة صدمة نفطية ثالثة ذات اتجاه معاكس للصدمتين السابقتين.[22]

نظرا للضرر الكبير الذي أحدثته الأسعار قامت منظمة أوبك بداية سنة 1987 بتخفيض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا والعودة إلى نظام التسعير الرسمي الثابت، متمكنة بذلك تحقيق نوع من الاستقرار للأسعار لتصل مع نهاية هذه الفترة إلى حوالي 19 دولار للبرميل.[23]

سعر النفط للفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 موضحة بشكل أدق في المنحنى التالي:

الشكل 3: تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 1980-1989

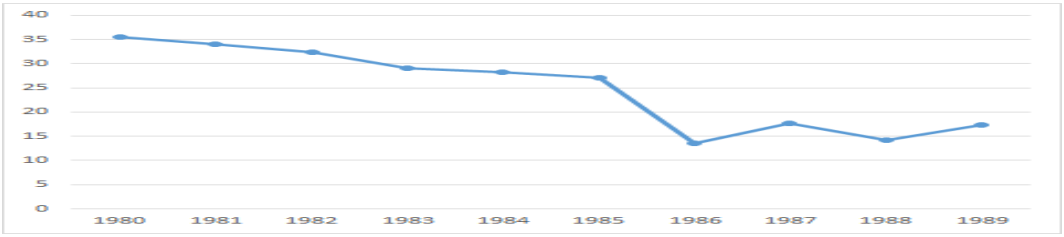

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات متحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات.

4.2أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999):بداية سنة 1990 شهدت أسعار النفط انخفاضا من 18 دولار للبرميل إلى 14 دولار للبرميل، إلا أن الأحداث الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الفترة والمتمثلة في احتلال العراق للكويت، وما صاحبها من توقف إنتاج النفط في هذه الدولة دفع بأسعار النفط إلى الارتفاع إلى 25 دولار للبرميل، ثم بعد ذلك إلى 34.32 دولار للبرميل شهر أكتوبر من نفس السنة متزامنة مع نشوب حرب الخليج وانهزام العراق، وبعد الحرب عرفت أسعار النفط تراجعا جديدا لتصل إلى مستوى 17.4 دولار للبرميل في بدايات 1991، لتعاود الاستقرار سنتي 1992 و1993، لكن لم يدم هذا الاستقرار كثيرا، حيث عرف العالم انخفاضا في مستوى المخزون العالمي من النفط سنة 1996 الشيء الذي دفع بالأسعار للارتفاع إلى حدود 24 دولار للبرميل بداية سنة 1997 إلا أنه عاود الانخفاض مع استعادة العراق لحصتها من النفط لتصل الأسعار بعد ذلك 18 دولار للبرميل.[24] أما سنة 1998 وبسبب الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى تهاوي أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى 9 دولارات للبرميل، لتنخفض صادرات دول الأوبك إلى ما يقارب 110 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت تصل إلى ما يقارب 166مليار دولار سنة 1979.[25]

5.2أسعار النفط خلال الفترة (2000-2018):اتسمت هذه الفترة بالتعاون الجدي نسبيا بين أعضاء منظمة الأوبك، الشيء الذي جعل سعر النفط يستقر عند متوسط 25 دولار خلال سنوات 2000،2001،2002، ليشهد بداية من سنة 2003 ارتفاعا غير مسبوق، ويعود هذا التسارع في ارتفاع أسعار النفط إلى عدة أسباب، أهمها ما شهده الاقتصاد العالمي من ارتفاع في معدل النمو، حيث بلغ 4% و5.1 % خلال عامي 2003 و2004 على التوالي، كما وصل معدل النمو في الصين إلى حوالي8.3%،9.2% و9.5%،خلال سنوات 2002،2003 و2004 على التوالي، لتتحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد بعدما أصبحت ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة، وكان نتيجة ذلك أن ارتفع الطلب العالمي على النفط بغرض الاستهلاك، فحسب إحصائيات وكالة

الطاقة الدولية فإن نسبة الطلب على النفط لسنة 2003 ارتفعت بـ 2.4% لتصبح حوالي 79 مليون برميل يومياً، وارتفع بنسبة 3.4% خلال عام 2004 ليناهز 82.5 مليون برميل يومياً.[26]

من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار ظهور اضطرابات للكثير من الدول المنتجة للنفط سنتي 2003 و2004، فعلى سبيل المثال اندلاع حرب الخليج الثانية والتي كان لها الأثر الكبير على سوق النفط بتوقف العراق عن الإنتاج، مما جعل العرض من النفط ينخفض، لتتعدى الأسعار 100 دولار للبرميل، لتصل في فيفري 2014 مستوى قياسي ناهزت 110 دولار للبرميل، وما لبثت حتى بدأت تتهاوى بداية من 2014 لتستقر الأسعار في حدود 60 دولار للبرميل سنتي 2017 و2018.

أسعار النفط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2018 موضحة بشكل أدق في المنحنى التالي:

الشكل 4:تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018.

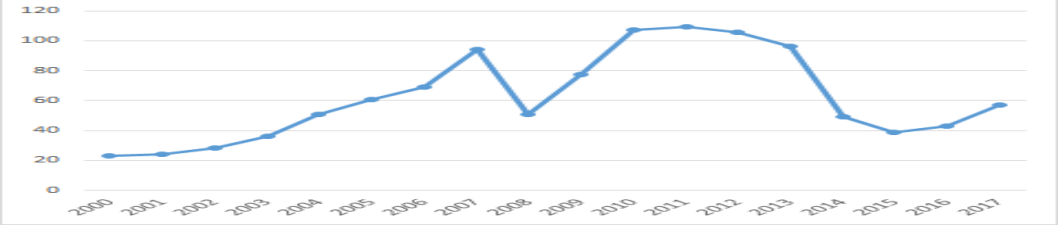

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات متحصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات.

من أهم الأسباب التي جعلت أسعار النفط تنخفض بداية من سنة 2014 أسبابا اقتصادية تتلخص في انكماش الطلب العالمي الناجم عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% عام 2014 في نفس الوقت وجود فائض في العرض العالمي من النفط، إضافة إلى ذلك اكتشاف النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، الشيء الذي زاد من إمداداتها للنفط العالمي من 10 ملايين برميل يوميا إلى 14 مليون برميل يوميا، مما جعل الولايات المتحدة تعوض هذا النوع الجديد من النفط مكان وارداتها، مما اضطر هذه الدول إلى البحث عن أسواق جديد خاصة في آسيا لتعويض ما خسرته من حصص، الشيء الذي جعل التنافس يحتد مع باقي الدول المنتجة في ضل رفض السعودية تخفيض حصتها من الإنتاج من عموم ما تنتجه منظمة الأوبك كل هذا كان سببا في جعل الأسعار تتجه نحو الانخفاض. إضافة إلى الأسباب الجيوسياسية، التي تتمثل في الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي الذي نص على رفع القيود عن الاقتصاد الإيراني، مما جعلها ترفع حصتها من إنتاج النفط لتكون بذلك سببا في تخمة المعروض النفطي. ومع هذا الاختلال الذي حدث بين العرض والطلب على النفط، إذ فاق المعروض من النفط حجم الطلب عليه ما دفع أسعار النفط إلى الهبوط.

3. تطور حجم الانفاق الحكومي في الجزائر:

بغض النظر عن بنية الإنفاق العمومي في الجزائر، فإن مسألة التحكم فيه وتسييره سواء كانت نفقات تسيير أو نفقات تجهيز تبقى مطروحة، حيث يعتبر العديد من الاقتصاديين أن مستوى نفقات الدولة مرتفع جدا لاسيما من خلال تبذير الإدارات العمومية للموارد.[27]

منذ الاستقلال والى غاية 1967 كانت ميزانية الدولة تعدها كل من وزارة المالية والتخطيط، والتي تقوم بإعداد الميزانية الوظيفية، ومديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية بإعدادها لميزانية التجهيز، وبعد إصدار قانون المالية سنة 1970 تم إعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة من جديد، لتقسم إلى نفقات التسيير، والتي تعتبر نفقات تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة، وغالبا ما تمول عن طريق الإيرادات العادية، إضافة إلى نفقات التجهيز وهي عبارة عن نفقات البنية التحتية والتي تمول عن طريق الإيرادات الجبائية البترولية، لما تكتسيه من أهمية اقتصادية واجتماعية.[28]

حجم النفقات العمومية في الجزائر ما بين 1986-2018 موضحة في الجدول والشكل التاليين:

الجدول 1:حجم النفقات الحكومية في الجزائر ما بين (1986-2018) (الوحدة مليون دج).

السنوات	النفقات الحكومية	السنوات	النفقات الحكومية	السنوات	النفقات الحكومية
1986	105200	1997	845300	2008	4191053
1987	103800	1998	875739	2009	4246334
1988	119700	1999	961682	2010	4466940
1989	124500	2000	1178122	2011	5853569
1990	134400	2001	1321028	2012	7058173
1991	195800	2002	1550646	2013	6024131
1992	320200	2003	1639265	2014	6980253
1993	425300	2004	1888930	2015	5593848
1994	461800	2005	2052037	2016	6543495
1995	589300	2006	2453014	2017	6883240
1996	724600	2007	3108669	2018	8628500

المصدر: بيانات محصل عليها من الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 5:تطور النفقات الحكومية في الجزائر (1986-2018)

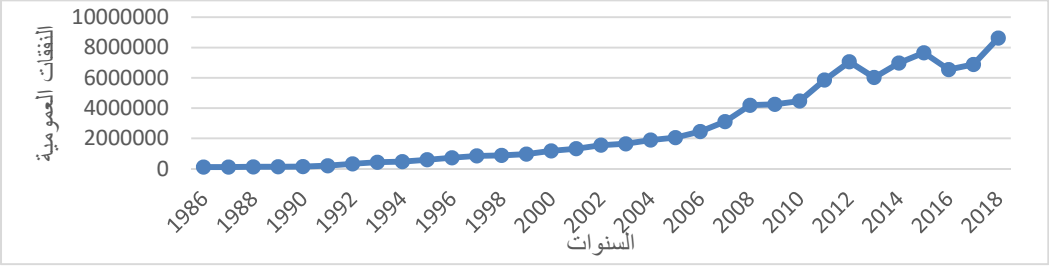

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 1.

نلاحظ أن حجم النفقات الحكومية عرفت ارتفاعا متواصلا بداية من سنة 1986 وصولا إلى سنة 2014، فإنها بداية من هذه السنة عرفت تذبذبا ملحوظا لاعتماد الجزائر في مداخيلها على عوائد النفط بشكل شبه كلي وبالتالي فان تراجع أسعار النفط ابتداء من 2014 جعل الجزائر تتبع سياسة تقشفية متمثلة في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي.

4. دراسة طبيعة العلاقة السببية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر

لاختبار العلاقة التي تربط الإنفاق العمومي بتطور أسعار النفط نعتمد على الخطوات التالية:

1.4 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي:

- ✓ **OiLP**:سلسة زمنية لتطور أسعار النفط بالدولار الأمريكي.
- ✓ **Dg**:سلسة زمنية لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر.

2.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية:

اختبار استقرارية متغيرات النموذج، لتجنب علاقات زائفة ولمعرفة استقرارية السلاسل نستعمل اختبار ديكي فولر المطور، أعطى النتائج من خلالبرنامج"Eviews 9.0"

1.2.4 اختبار استقرارية السلسلة(OiLp):

الجدول 2: نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) **لسلسلة أسعار النفط** OiLp.

نموذج (4)			
إحصائية = ADF t_{cal} =- 0.83	**القيمة الحرجة** **t_tab**	%1	-2.623814
		%5	-1.946217
		%10	-1.613472
نموذج (5)			
إحصائية = ADF t_{cal} = - 1.97	**القيمة الحرجة** **t_tab**	%1	-4.353196
		%5	-3.594682
		%10	-3.245713
نموذج (6)			
إحصائية = ADF t_{cal} = - 2.59	**القيمة الحرجة** **t_tab**	%1	-1.632243
		%5	-3.664527
		%10	-2.629434

المصدر: نتائج متحصل عليها اعتمادا على مخرجات برنامج **eviews9**.

لدينا $|t_{cal}| < t_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 والتي تنص على وجود جذر أحادي للسلسلة عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي عدم استقرار السلسلة.

2.2.4 اختبار استقرارية السلسلة Dg:

الجدول 3: نتائج اختبار جدر الوحدة(ADF) **لسلسلة النفقات العمومية** Dg.

نموذج (4)			
-2.604577	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = -0.73
-1.932475	%5		
-1.624675	%10		
نموذج (5)			
-4.336908	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = - 0.71
-3.631336	%5		
-3.250744	%10		
نموذج (6)			
-3.642817	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية**= ADF t_{cal} = - 0.62
-2.915436	%5		
-2.607392	%10		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**.

لدينا $|t_{cal}| < t_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 والتي تنص على وجود جذر أحادي للسلسلة عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي عدم استقرار السلسلة.

لجعل السلسلتان Dg وOiLp تستقران فيجب التخلص من جذر الوحدة في السلسلتين بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى فنتحصل على سلسلتين مستقرتين D(Dp) D(OiLp) حيث:

$$D(OiLp) = OiLp_t - OiLp_{t-1} \quad ، \quad D(Dg) = Dg_t - Dg_{t-1}$$

3.2.4 اختبار استقرارية السلسلة $D(OiLp)$:

الجدول 4:نتائج اختبار جدر الوحدة(ADF) **لسلسلة** D(OiLp).

نموذج (4)			
-2.637101	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = - 5.34
-1.953122	%5		
-1.621447	%10		
نموذج (5)			
-4.326922	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = -5.26
-3.581624	%5		
-3.200731	%10		
نموذج (6)			
-3.636231	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = -5.31
-2.884521	%5		
-2.62075	%10		

المصدر: نتائج متحصل عليها من خلال مخرجات برنامج **eviews9**.

4.2.4 اختبار استقرارية السلسلة الزمنية Dg:

الجدول 5:نتائج اختبار جدر الوحدة(ADF) **لسلسلة** D(DG).

نموذج (4)			
-3.616934	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} =- 4.86
-2.934337	%5		
-2.620831	%10		
نموذج (5)			
-4.336954	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} =- 4.29
-3.551362	%5		
-3.210753	%10		
نموذج (6)			
-2.636901	%1	**القيمة الحرجـة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} =-4.62
-1.951332	%5		
-1.610747	%10		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**.

من خلال الجدولين 4 و5 $|t_{cal}| > t_{tab}$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 أي لا يوجود جذر أحادي في السلسلتين D(op)، D(dg) عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، ومنه فان السلسلتان مستقرتان. من خلال هذه النتائج نستخلص أن السلسلتين OiLp،Dg متكاملتين من الدرجة الأولى.

$OiLp \to I(1), Dg \to I(1)$ ، إمكانية وجدود علاقة تكامل مشترك، وجود علاقة على المدى الطويل.

3.4 اختبار وجود علاقة التكامل المشترك: بعدما انتهينا من اختبارات جذر الوحدة للمتغيرين محل الدراسة والتي أثبتت أن السلسلتانOiLp, Dg يمكن أن تتصفا بأنهما متكاملتان من الدرجة الأولى، لهذا سنقوم باختبار التكامل المشترك فيما بينهما لإثبات ذلك من عدمه. وأساس اختبار التكامل المشترك يمكن لسيرورتين غير ساكنتين أن تتكاملان تكاملاً مشتركاً إذا كان بواقي انحدار أحدهما على الآخر ساكنة.

1.3.4 تقدير نموذج انحدار النفقات العمومية على أسعار النفط:يتم تقدير معادلة خط انحدار لوغاريتم النفقات الحكومية على لوغاريتم أسعار النفط وتكون معادلة خط الانحدار على الشكل التالي:

$$log(\quad_t) = \propto + \beta * \log(OiLp_t) + \varepsilon_t$$

حيث: β وα معالمتا النموذج مقدرتان بطريقة المربعات الصغرى، وε_tتمثل سلسلة البواقي أوالأخطاء. وباستخدام برنامج " Eviews 9.0" نتحصل على النتائج الموضحة في الشكل التالي:

الشكل 6: تقدير نموذج انحدار النفقات العمومية على أسعار النفط.

Dependent Variable: DG
Method: Least Squares
Date: 04/21/20 Time: 23:06
Sample: 1986 2018
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OILP	4814.625	182.1284	26,43533	0.0412
C	2951.554	558.8650	5.281335	0.0000

R-squared	0.632140	Mean dependent var	2865.961
Adjusted R-squared	0.621345	S.D. dependent var	3008.792
S.E. of regression	3045.452	Akaike info criterion	18.93938
Sum squared resid	2.88E+08	Schwarz criterion	19.03008
Log likelihood	-310.4997	Hannan-Quinn criter.	18.96989
F-statistic	23.54687	Durbin-Watson stat	1.234560
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**.

تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط أثبتت أن العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي علاقة عكسية على الشكل التالي: $log(Dg_t) = \propto + \beta * \log(OiLp_t) + \varepsilon_t$، ومعامل التحديد $^2 = 63.21\%$ أي 63.21% من حجم الإنفاق الحكومي تفسر بدلالة أسعار النفط.

2.3.4 اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي ε_t: بالاستعانة ببرنامج "Eviews 9.0 "، تم الحصول على **نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لحد الخطأ** ε_t: وهي ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 6: نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

نموذج (4)			
-2.616524	%1	**القيمة الحرجة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = - 0.61
-1.942332	%5		
-1.601457	%10		
نموذج (5)			
-2.640986	%1	**القيمة الحرجة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} = - 0.82
-1.960354	%5		
-1.626451	%10		
نموذج (6)			
-2.647321	%1	**القيمة الحرجة t_tab**	**إحصائية** ADF = t_{cal} =- 0.21
-1.966124	%5		
-1.62457	%10		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**.

لدينا $|t_{cal}| < t_{tab}$ فإننا نقبل الفرضية H_0 أي يوجد جذر أحادي في السلسلة عند مستوى دلالة (1%، 5%، 10%)، وبالتالي فإن سلسلة البواقي غير مستقرة. نستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك لعدم تحقق الشرط الثاني من شروط التكامل المشترك وهو استقرارية سلسلة البواقي ε_t، يعني أنه لا توجد علاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل، كما يشير اختبار جوهانسون إلى عدم وجود تكامل مشترك،

أي لا توجد علاقة بين المتغيرين على المدى البعيد.

4.4 دراسة العلاقة السببية: بعد تحليل نتائج التكامل المشترك بين المتغيرات، فإنه يمكن المواصلة لكن نحو تنفيذ نموذج VAR من أجل الكشف عن العلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرتي الدراسة.

1.4.4 تقدير عدد مدد التباطؤ الزمني:نستعمل المعايير المبينة في الشكل التالي:

الشكل 7: معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DG OILP
Exogenous variables: C
Date: 04/22/20 Time: 00:02
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-399.0449	NA	9.46e+09	28.64606	28.74122	28.67515
1	-336.7440	111.2515	1.47e+08	24.48172	24.76719*	24.56899
2	-335.0949	2.709242	1.75e+08	24.64964	25.12543	24.79509
3	-325.0890	15.00891	1.16e+08	24.22064	24.88674	24.42428
4	-317.3832	10.45787*	91096677*	23.95594	24.81236	24.21776*
5	-312.8216	5.539043	91271082	23.91583*	24.96256	24.23583

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**.

من الجدول5المعايير الثلاثة HQ وFPE وLR تشير إلى ضرورة أخذ خمسة فجوات زمنية، في حين يشير المؤشر SC إلى ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين.

2.4.4 اختبار العلاقة السببية بن متغيرتي الدراسة:نستعمل اختبار قرانجر كماهو في الشكل التالي

الشكل 8: اختبار السببية (granger).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/22/20 Time: 00:07
Sample: 1986 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
OILP does not Granger Cause DG	31	0.04458	0.0495
DG does not Granger Cause OILP		0.18100	0.8355

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews9**

من خلال ما يوضحه الجدول 6 فإن الاختبار ينص على رفض الفرضية الأولى أي أن التغير في أسعار النفط سبب في تفسير الإنفاق الحكومي،ومنه فانه توجد علاقة سببية في مفهوم قرانجر من أسعار النفط نحو الإنفاق الحكومي، كما ينص الاختبار بوجوب قبول الفرضية الثانية، أي لا توجد علاقة سببية في مفهوم قرانجر من الإنفاق الحكومي نحو أسعار النفط وبالتالي نستنتج أنه لا توجد حلقة رجعية.

نتيجة اختبار السببية : D(OiLp)D(Dg) ←

3.4.4 تتقدير نموذج VAR(Vectorial AutoRegressive):بالاستعانة بنتائج اختبار السببية المبينة في الجدول 6، وبالرجوع إلى معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني والذي يبينه الجدول 5 كما أشار إلى ذلك المعايير الثلاثة HQ وFPE وAICوبالتوفيق بينها فإننا نستعمل خمس فجوات زمنية عند تقديرنا للنموذج. من خلال برنامج eviews09 تم الحصول على تقدير لنموذج VARمبين في المعادلة التالية: DG = 0.8245*DG(−1) + 0.1899*DG(−2) − 0.02555*OILP(−1) − 0.00678*OILP(−2) + 320.88404

4.4.4 اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي: التحقق من صحة النموذج المقدر بخضوع بواقي التقدير إلى التوزيع الطبيعي وغير مرتبطة ذاتياً.

الشكل 9: نتائج اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي (Jarque-Bera**).**

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	13.15619	2	0.0014
2	9.105144	2	0.0105
Joint	22.26134	4	0.0002

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews8**.

الاختبار(**Jarque−Bera**) يشير إلى عدم رفض فرضية العدم الخاصة ببواقي المعادلة.أي عدم رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي عند مستوى دلالة 5%، إذا بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

5.4.4 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: لتأكيد خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا نستعمل اختبارLjung−Box والنتائج جاءت كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل 10: نتائج اختبار Ljung-Box **للارتباط الذاتي للبواقي.**

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 04/22/20 Time: 00:36
Sample: 1986 2018
Included observations: 31

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.315211	NA*	0.325718	NA*	NA*
2	6.836541	NA*	7.296795	NA*	NA*
3	8.498435	0.0749	9.136748	0.0578	4
4	12.32677	0.1372	13.53225	0.0948	8
5	13.35797	0.3436	14.76176	0.2547	12

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي **eviews8**.

أظهرت نتائج الاختبار إلى عدم رفض فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء عند مستوى دلالة 5%.

الخاتمة:

منذ بداية اكتشاف النفط في القرن الماضي والى غاية السنوات الأخيرة وأسعار النفط تشهد تذبذبات متباينة، إذ أنها لم تعرف أبدا استقرارا في السوق العالمية، وبالتالي فانه أقل ما يقال عن أسعار النفط أنها تتسم بالتقلب، فأحيانا ترتفع وأحيانا أخرى تنخفض لكونه السلعة الإستراتيجية الأكثر أهمية وطلبا في العالم، حيث أن اقتصاديات كل دول العالم مرتبطة ارتباطا وثيقا به، وبالتالي فإن أي تغير قد يطرأ على أسعار النفط سوف يكون له الأثر الكبير على كل دولة على حسب طبيعة اقتصادها، فهذه قد تتأثر سلبا وفي الوقت نفسه قد تتأثر أخرى إيجابا، والعكس صحيح.

الجزائر كباقي الدول المصدرة للنفط، فإنها ليست بمعزل عن التطورات التي تطرأ على سوق النفط العالمية، فاقتصادها الريعي مرتبط بصفة شبه كلية بعوائد تصديرها للنفط، هذا يعني أن أي ارتفاع أو هبوط لأسعار النفط سوف يؤثر بشكل مباشر على استقرار الوضعية الاقتصادية للبلاد، ولعل من بين ارتباطات اقتصاد الجزائر بمداخيل النفط هو ما يتبين في سياساتها المالية المبنية على النفط، وهو ما يتجلى في الإنفاق الحكومي الذي كلما ارتفعت أسعار النفط رفعت الدولة من حجمه والعكس صحيح، وقد اتضح ذلك بشكل واضح في السنوات الأخيرة بعد انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014، الشيء الذي دفع بالدولة إلى تطبيق سياسات مالية تقشفية في كل القطاعات، فخفضت بذلك حجم النفقات العمومية، وهو الأمر الذي جعلنا ندرس طبيعة العلاقة التي تربط أسعار النفط والإنفاق الحكومي للجزائر.

نتائج الدراسة:توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجود علاقة سببية على المدى القصير وانعدام هذه العلاقة على المدى الطويل، بمعنى أن أي تغير في أسعار النفط سوف يؤدي إلى التغير في حجم النفقات العمومية في الجزائر على المدى القصير وبنفس الاتجاه، هذا يعني أن أي صدمة نفطية سوف يكون لها الأثر الآني والمباشر على حجم الإنفاق العام، مما يدل على هشاشة هذا الاقتصاد.

– من خلال نتائج اختبار الاستقرارية المبنية على اختبار ديكي فولر الذي بين وجود جذر الوحدة في السلسلتين الزمنيتين لكل من حجم النفقات العمومية في الجزائر وأسعار النفط في السوق العالمية، حيث أثبتت أنهما تشكلان سياقاً عشوائياً غير مستقر،وقد أخذ مرشح الفروق الأولي لجعلهما ساكنتين؛

– من خلال الدراسة القياسية تبين قدرة نماذج VAR على كشف العلاقة السببية المتباطئة على المدى القصير بين أسعار النفط والنفقات العمومية،وأُخذ ذلك بالحسبان؛

– تبين من الدراسة القياسية أنه لا توجد علاقة سببية على المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط، كما تم الحصول على تقدير لنموذج VAR للسماح بالتنبؤ بحجم النفقات العمومية في الجزائر.

مقترحات الدراسة:من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

– إن النفقات الاستهلاكية تستحوذ على نسبة أكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية، بالرغم من كونها غير منتجة إنتاجا مباشرا، بمعنى أن الجزائر تنفق بدون تحقيق الفعالية المطلوبة، فالعبرة ليست بكمية الإنفاق بل

الأهم تحقيق معدلات نمو بأقل إنفاق، ولهذا من الضروري تدعيم النفقات الاستثمارية لكونها تؤثر مباشرة على نمو الناتج الإجمالي من خلال زيادة تراكم رأس المال؛

- ضرورة إتباع الدولة الجزائرية إلى سياسة تنويع اقتصادها خارج المحروقات، لفك الارتباط الذي أفسد الاقتصاد، وبالتالي فان أي صدمة بترولية لن يكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد، ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم الاهتمام بالقطاعات خارج قطاع النفط كقطاع الفلاحة، الصناعة، الخدمات والمنشآت؛

- وجوب توفير جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام، مع تشجيع الإنفاق الحكومي الذي يدفع الإنتاج إلى الارتفاع، وفي نفس الوقت ترشيد الإنفاق العام الذي يؤدي إلى التبذير وكثرة الاستيراد والتضخم؛

- ضرورة دعم الجباية العادية وتطويرها بغية فك الارتباط مع الجباية البترولية المتذبذبة؛

- ضرورة استغلال الفائض عند ارتفاع أسعار النفط لتشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية.

5. المراجع:

المؤلفات:

- أبيا ترزيان، (2001)، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، بدون جهة نشر، بيروت، لبنان.

- أحمد حسين علي الهيتي، (2008)، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- فوزي المنعم، (2000)، الماليةالعامةوالسياسةالمالية،دارالنهضةالعربيةللطباعةوالنشر،بيروت.
- سوزي عدل ناشد، (2003)، الماليةالعامة،النفقاتالعامة،الإيراداتالعامة،الميزانيةالعامة،منشوراتالحلبي، الحقوقية،الإسكندرية، مصر.
- عبد الرزاق صبري كاظم، (1994)، مشاكل الطاقة النفطية في العالم، دار المستقبل، القاهرة، مصر.
- عبد الكريم إبراهيم قصي، (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية "النفط السوري نموذجا" منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية.
- عبد الله حسن، (1971)، اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- عبد الله حسين، (2010)، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- عبيرات مقدم، و محمد كريم، (2000)، سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الاوبك، المستقبل العربي، بيروت، لبنان.
- محمد أحمد الدوري ، (1983)،محاضرات في الاقتصاد الدولي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .
- محمد حربي، (1978)، النفط العربي وبدائل الطاقة، منشورات دار الثورة، بغداد، العراق.
- نايف اسماعيل نواف، (1981)، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد، بغداد، العراق.

الأطروحات:

- حمد بن عزة، (2015)، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-حالة الجزائر(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، تلمسان.
- حنان عبدلي،(2013-2014)، دورالسياسةالماليةفيتطويرأداءسوقالأوراقالماليةدراسةسوقمصرونيويوركللأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:تحليل اقتصادي،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،الجزائر.
- داود سعد، (2001)، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000- 2010 ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير تخصص تحليل اقتصادي .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر*03* .
- عبد الله بلوناس، (2005)، الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

المقالات:

- أحمد موسى جياد، (1979)، إمكانية الأوبك في استحداث التغييرات الهيكلية في إنتاج وتسعير النفط الخام، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العراق،السنة الرابعة، العدد 8، الصفحات 36-54.
- بتول مطر الجبوري، (2014) ، دعاء محمد الزاملي،دور الإنفاق الحكومي في تحقيق االاستقرار الاقتصادي في العراق،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد *16* ،العدد *1* ،القادسية،العراق، الصفحات 182-199.
- خالد بورحلي، (2017)، بوروشةكريم،تأثيرتغيراتأسعارالنفطعلىبعضمتغيراتالاقتصاديةالكليةفيالجزائر دراسة قياسية للفترة *1970-2014* ،المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية،العدد03، الصفحات142-163.
- جابر سطحي،(2019) تطورات أسعار النفط وانعكاسها على ا لاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،العدد *01* ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،الجزائر، الصفحات 828-847.
- سهام حسين البصام،(2013)، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية–دراسة تحليلية"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد36،العراق.
- سعد نوري الحمداني، (2019)أثر انخفاض أسعار النفط على كفاءة المصارف الإسلامية في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،العدد *20* ، جامعة بغداد،العراق، الصفحات 52-71.
- محمد يحيى ساهر،(1973)،الأسعار المتحققة في السوق الدولية. مجلة النفط والعالم،بغداد، العراق، الصفحات 47-64
- نجم الدين نجيب، (1987)، السياسة النفطية للأوبك والأزمة الراهنة. مجلة النفط والتنمية، بغداد، العراق، 1987، السنة الثانية عشر، العدد الخامس، الصفحات 57-75.

الهيئات والمنظمات:

- مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية. (2002-2003). التقرير الاستراتيجي العربي لمركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية 2002-2003. القاهرة، مصر.

- البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، أسعار النفط .. إلى أين؟،الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،العدد 7، جويلية 2016.

6. التهميش

[1]- محمدأحمدالدوري،محاضراتفيالاقتصادالدولي،ديوانالمطبوعاتالجامعية،الجزائر، *1983* ،ص03 .

[2]- سطحي،جابر،تطوراتأسعارالنفطوانعكاسهاعلىالاقتصادالجزائري،مجلةجامعةالأمير عبدالقادرللعلومالإسلامية،العدد 01 ،جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،الجزائر، 2019، ص 841.

[3]- سعد نوري الحمداني،أثر انخفاض أسعار النفط على كفاءة المصارف الإسلامية في الأردن،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،العدد 20 ، جامعة بغداد، العراق. 2019، ص 63 .

[4]- سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضروريات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية– دراسة تحليلية"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية لجامعة،العدد السادس والثلاثون،العراق، 2013،مقال بدون ترقيم.

[5]- البنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، أسعار النفط .. إلى أين؟،الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا،العدد 7، جويلية 2016،ص3 .

[6]- البنك الدولي(منطقة الشرق ا لأوسط وشمال أفريقيا)، المرجع السابق،ص4.

[7]- سعد داود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000- 2010 ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03 ، 2001، ص 108.

[8]- محمد أحمد الدوري، محاضرات فيا لاقتصاد البترولي،مرجع سبق ذكره، ص194.

[9]- بورحلي خالد،بوروشة كريم،تأثير تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1970-2014 ،المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية،العدد03 ، 2017، ص 147.

[10]- بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزاملي،دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 16 ،العدد 1 ،القادسية،العراق، 2014، ص 192.

[11]- المنعم فوزي،المالية العامة والسياسة المالية،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،2000 ، ص 41.

[12]- سوزي عدل ناشد،المالية العامة،النفقات العامة،الإيرادات العامة،الميزانية العامة،منشورات الحلبي، الحقوقية،الإسكندرية، مصر،2003 ، ص 265.

[13]- حنان عبدلي، دورالسياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص: تحليل اقتصادي،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف،،الجزائر، 2013-2014، ص 66.

[14]-نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد، بغداد، العراق،1981، ص48.

[15]-أحمد موسى جياد، إمكانية الأوبك في استحداث التغييرات الهيكلية في إنتاج وتسعير النفط الخام، مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة، بغداد، العراق، العدد 8، 1979، ص41.

[16]-ساهر محمد يحي، الأسعار المتحققة في السوق الدولية، مجلة النفط والعالم، بغداد، العراق، 1973، ص57.

[17] - حسن عبد الله، اقتصاديات البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص 413

[18] - حربي محمد، النفط العربي وبدائل الطاقة، منشورات دار الثورة: بغداد، العراق، 1978، ص18.

[19]- صبري عبد الرزاق كاظم، مشاكل الطاقة النفطية في العالم، دار المستقبل العربي: القاهرة، مصر، 1994، ص 123.

[20]- أحمد حسين علي الهيتي، اقتصاديات النفط،دار الكتب للطباعة والنشر: الموصل، العراق،2000، ص 79.

[21]- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمراء: بيروت، لبنان،2000، ص 110.

[22]- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية "النفط السوري نموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 136.

[23]- نجيب نجم الدين، السياسة النفطية للأوبك والأزمة الراهنة، مجلة النفط والتنمية، السنة الثانية عشر، العدد الخامس، بغداد، العراق، 1987، ص 68.

[24]- أبياترزيان، ترجمة فكتور سحاب، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، بدون جهة نشر: بيروت، لبنان، 1995، ص 88.

[25]- مقدم عبيرات ومحمد كريم، سياسات الدول الغربية المستهلكة للنفط في مواجهة منظمة الاوبك، المستقبل العربي، العدد 334، بيروت، 2000، ص111.

[26]- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، مصر،2002-2003، ص127.

[27]- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ،2015/2014، ص65.

[28]- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر،2005، ص93.